



بيان صحفي

٢٨ ديسمبر ٢٠١٧

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٨ ديسمبر ٢٠١٧ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ١٨,٧٥% و ١٩,٧٥% على التوالي، وكذلك الإبقاء على سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ١٩,٢٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ١٩,٢٥%.

تراجع معدل التضخم السنوي العام والأساسي في نوفمبر ٢٠١٧ للشهر الرابع على التوالي ليسجل ٢٦,٠% و ٢٥,٥% بعد أن بلغ ذروته في يوليو ٢٠١٧ عند معدل ٣٣,٠% و ٣٥,٥% على الترتيب. وقد دعم تقييد الأوضاع النقدية هذا التراجع، والذي تسارعت وتيرته في نوفمبر بسبب تأثير فترة الأساس.

وقد تأثر معدل التضخم خلال هذه الفترة باستمرار إجراءات اصلاح وضع المالية العامة للدولة، والتي انعكست في تعديل أسعار بعض السلع والخدمات المحددة اداريا لتساهم بنسبة ٤٤% في المتوسط في المعدل الشهري للتضخم العام. وقد جاء ذلك بالإضافة إلى الاثر غير المباشر والمنعكس في بنود الرقم القياسي الأساسي لأسعار المستهلكين.

واستمر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الارتفاع للربع الرابع على التوالي ليسجل ٥,٢% في سبتمبر ٢٠١٧ ومتوسط قدره ٤,٨% خلال التسعة الأشهر الأولى من عام ٢٠١٧ وهو الأعلى منذ عام ٢٠١٠. وقد تزامن ذلك مع استمرار انخفاض معدل البطالة ليسجل ١١,٩% خلال الربع الثالث من ٢٠١٧ وهو الأقل منذ عام ٢٠١١. وتشير البيانات الأولية إلى استمرار التعافي في النشاط الاقتصادي، على الرغم من تطور القطاعات غير البترولية بوتيرة أقل زخماً.

كما استمر هيكل الانفاق الكلي في استعادة التوازن حيث ارتفعت نسبة مساهمة صافي الصادرات من السلع والخدمات في معدل النمو بينما شهدت نسبة مساهمة الاستهلاك المحلي اعتدالاً نسبياً. كما استمر معدل نمو الاستثمار الخاص في الارتفاع للعام الثالث على التوالي في حين استمر النمو في الاستثمار العام بمعدلات مرتفعة.

واستمر التقييد النقدي، وهو الأمر الضروري من اجل استمرار السيطرة علي معدل ارتفاع الاسعار. وقد دعم ذلك كل من الارتفاعات السابقة لأسعار العائد الأساسية لدي البنك المركزي وتراجع الضغوط التضخمية.

وظلت النظرة المستقبلية للتضخم متسقة مع تحقيق المعدلات المستهدفة والبالغة ١٣% (±٣%) في الربع الرابع من عام ٢٠١٨ ومعدلات أحادية بعد ذلك. وبناءً عليه، قررت لجنة السياسة النقدية أن المستويات الحالية لأسعار العائد الأساسية لدي البنك المركزي مازالت مناسبة.

وسوف تستمر لجنة السياسة النقدية في متابعة التطورات الاقتصادية عن كثب بغرض التأكد من انحسار الضغوط التضخمية تماماً قبل التراجع عن التقييد النقدي. وذلك بهدف تحقيق استقرار الأسعار على المدى المتوسط.

قطاع السياسة النقدية

تليفون: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg